مداخلة

المستشار/ محمد خالد الضاحي

رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية

في أعمال الدورة الاستثنائية للجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان عبر منصة (Microsoft Teams)

تحت عنوان

"جائحة كوفيد -19: جهود الدول العربية في تعزيز وحماية حقوق الانسان في زمن الازمة وما بعدها"

2020/8/12

السيدات والسادة ممثلو الدول العربية المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بداية، يشرفني بوصفي رئيساً للجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان) أن أشارك معكم اليوم في أعمال هذه الدورة الاستثنائية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، والتي تهدف الى تعزيز الجهود العربية الرامية الى تعزيز وحماية حقوق الانسان في ظل جائحة كورونا وما بعدها.

أن لجنة حقوق الإنسان العربية تابعت التدابير التي اتخذتها الدولة العربية الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان في مجال منع انتشار فايروس كورونا، لما لهذه التدابير من علاقة مباشرة بجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في أحكام الميثاق، وفي مقدمتها الحق في الحياة والحق في الصحة. وقد كانت اللجنة من أوائل الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الانسان التي طالبت باتساق هذه التدابير مع المعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، أصدرت لجنة حقوق الإنسان العربية بيانين اعلاميين، الأول: بشأن التدابير التي اتخذتها الدولة العربية لمنع انتشار فايروس الكورونا يوم 17 مارس 2020، والبيان الثاني بشأن مقترحات التصدي لجائحة فايروس كورونا وتداعياته من منظور حقوق الإنسان يوم 10 مايو 2020.

إن الميثاق العربي لحقوق الإنسان يقدم ارشادات من شأنها تعزيز جهود التصدي لانتشار فايروس كورونا، وكذلك توجيه التشريعات والسياسات والموارد وطنيا واقليميا في مجال معالجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية في ظل أزمة يتوقع أن تطول زمنيا.

وتغتنم لجنة حقوق الإنسان العربية هذا الاجتماع الإستثنائي لتوجيه الدعوة للدول العربية بمشاركة الشركاء الإقليمين والدوليين والمؤسسات العربية الوطنية والمنظمات غير الحكومية، الى تبني توصية باعداد دراسة تقيمية للتدابير التي اتخذتها في مجال التصدي لانتشار فايروس كورورنا ومواجهة تداعياته من منظور حقوق الإنسان، وذلك حتى يمكن استخلاص الخبرات والممارسات الفضلى الكفيلة بوضع وتطوير استراتيجية عربية للاستجابة الفعالة للتحديات والأزمات الطارئة، وبحيث تكون نواتها احترام وحماية حقوق الإنسان، وفي القلب منها الازمات الصحية الطارئة التي كشفت الهشاشة العالمية واصبحت تتكرر بصورة منتظمة خلال العقدين الماضيين.

السيدات والسادة الكرام،

في نهاية كلمتي، أود الاشارة الى الفقرتين (30) و(31) من تقرير "منظومة حقوق الانسان على المحك في زمن جائحة كورونا" الذي أعدته ادارة حقوق الانسان (السكرتيرة الفنية للجنة الدائمة لحقوق الانسان) ووزعته بناء على توجيه معالي الامين العام على مندوبيات الدول العربية في المذكرة رقم 5/1823/20. وإننا إذ نثمن ما نصت عليه الفقرة (30) بشأن تعزيز امكانية لجنة الميثاق لتمكينها من التفاعل بشكل استباقي واكثر فاعلية مع الازمات، فإننا نرى أن الفقرة (31) التى ترى أن دعم اللجنة يتأتى من انشاء صندوق مستقل خاص باللجنة وتعزيز امانتها الفنية وتكليف احد اعضائها بمهام امين السر وارساء مبدأ التخصص بين اعضاء اللجنة ليصبح كل منهم مختصا بحزمة معينة، لا يتسق مع أحكام الميثاق العربي لحقوق الانسان، وبخاصة الفقرة (7) من المادة (45) التي تنص على أن "تضع اللجنة ضوابط عملها وأسلوب ودورية اجتماعاتها"، وكذلك الحال مع نص الفقرة (5) من المادة (46) من الميثاق التي تنص على أن "يوفر الأمين العام ضمن ميزانية جامعة الدول العربية ما يلزم من موارد مالية وموظفين ومرافق لقيام اللجنة بعملها بصورة فعالة". كما ان ما ورد في هذه الفقرة لا يتناغم مع آلية النظر في تقارير الدول الأطراف في الميثاق التي تضمنتها

الخطوط الاسترشادية لاعداد التقارير وتقديمها، وهي تتماثل وتتطابق مع الممارسات الدولية الفضلى التي أخذت بها اللجان الدولية والاقليمية لحقوق الإنسان.

وفي هذا المجال، أود أن اذكر الدول الأطراف بالميثاق والأمانة العامة لجامعة الدولة العربية، بأهمية العمل على تعزيز دور لجنة حقوق الانسان العربية واستقلاليتها للقيام بدورها بشكل فعال، وهو ما يتطلب الانتهاء من تطبيق قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بشأن وضع لجنة حقوق الانسان العربية رقم 8385 بتاريخ 2019/3/6.

ولكم خالص الشكر على حسن الاستماع

*****